# السياسة الخارجية الأمريكية حيال السودان بعد عام ٢٠١٩

أ.م.د. ابراهيم حربي ابراهيم
الجامعة التقنية الوسطى / مدير قسم المتابعة
ibraheemharbi@yahoo.com

**الملخص:**

هدف البحث إلى التعرف على تأثير السياسة الخارجية الأميركية حيال السودان منذ الإطاحة بالرئيس السابق للسودان في العام (٢٠١٩) والعمل على ضم العديد من الشركاء المتنوعين وغير المتجانسين في مؤسسات الحكم الانتقالي على مستقبل المرحلة الانتقالية والتي شهدت قدراً كبيراً من التعقيدات الداخلية والإقليمية، وقد تمثلت الاشكالية بالتساؤل حول أثر السياسة الخارجية الامريكية ومشروعها لنموذج تقاسم السلطة الشامل على عملية الانتقال السياسي في السودان منذ عام ٢٠١٩؟، وقد خرج البحث بعدة نتائج كان اهمها، أن الشراكة الموسعة التي جمعت المؤسسات العسكرية والأحزاب والقوى المدنية والفصائل المسلحة في السودان إنما جاءت لأسباب ظرفية بالأساس دون وجود قاعدة راسخة من التوافق بشأن المبادئ الحاكمة ولا الإجراءات الانتقالية الأمر الذي عرض هذه الشراكة اضطرابات متوالية منذ نشأتها الأولى، وكذلك فأن التجربة الانتقالية السودانية منذ عام ٢٠١٩ والمدعومة من جانب أمريكا قد فشلت، لاسيما بعد الصراع بين الجيش وقوات الرد السريع والذي يعد اخر مسمار في نعش الشراكة الشاملة ، حيث دخل السودان الذي يعاني جملة أزماتٍ سياسية واقتصادية، وتوتّرات عرقية وقبلية، في صراع جديد، أطرافه هذه المرّة القوتان العسكريتان الرئيستان في البلاد. وسوف تكون لهذا الصراع على الأرجح تداعيات كبرى خصوصا إذا طال، وتدخّلت أطراف إقليمية ودولية لدعم أحد الطرفين؛ ما يهدّد بتفكك البلد وانهيار السلطة المركزية التي تواجه اضطراباتٍ واحتقانًا قبَليًا وإثنيًا في الشرق والغرب والنيل الأزرق، وفي جميع الحالات، إذ لم تحسم المعركة أو يجري التوصّل إلى تسويةٍ تقود إلى وحدة الجيش السوداني، بصفتها مقدّمة لنقل السلطة إلى القوى السياسية المدنية، فلن تكون هذه للأسف آخر القلاقل المسلحة التي تعصف بهذا البلد التائق إلى الاستقرار والتنمية. كما أن تدويل الأزمة السودانية وغياب الدور الإقليمي العربي والإفريقي بإرادة ذاتية تفتقد أحيانا إلى الأدوات، وبضغوط أميركية أحيانا أخرى، يفتحان السودان وغيره من دول الجوار العربي والإفريقي على مخاطر التجزئة والتقسيم، وهو ما يعنى إجمالاً وجود مهددات إستراتجية شاملة في النطاقين العربي والإفريقي .

الكلمات المفتاحية: (السياسة الخارجية الأمريكية، السودان).

# US foreign policy towards Sudan after 2019

**Dr . Ibrahim Harbi Ibrahim**

**Central Technical University / Director of the Follow-up Department**

**ibrahimharbi@yahoo.com**

## Abstracts:

The research aimed to identify the impact of US foreign policy towards Sudan since the overthrow of the former president of Sudan in the year (2019) and to work to include many diverse and heterogeneous partners in the institutions of transitional governance on the future of the transitional period, which witnessed a great deal of internal and regional complications. The problematic question about the impact of US foreign policy and its project of a comprehensive power-sharing model on the political transition process in Sudan since 2019? Without a solid base of consensus regarding the governing principles or transitional procedures, which has exposed this partnership to successive turmoil since its inception, and the Sudanese transitional experience since 2019, supported by America, has failed, especially after the conflict between the army and the Rapid Response Forces, which is the last nail. In the coffin of the comprehensive partnership, Sudan, which suffers from a number of political and economic crises, as well as ethnic and tribal tensions, entered into a new conflict, this time involving the two main military forces in the country. This conflict will likely have major repercussions, especially if it is prolonged, and regional and international parties intervene to support one of the two parties. This threatens the disintegration of the country and the collapse of the central authority, which is facing tribal and ethnic turmoil and tension in the East, West and Blue Nile. Unfortunately, the last of the armed unrest ravaging this country yearning for stability and development. The internationalization of the Sudanese crisis and the absence of the Arab and African regional role, with self-will that sometimes lacks tools, and under American pressure at other times, open Sudan and other neighboring Arab and African countries to the risks of fragmentation and

division, which means in general the existence of comprehensive strategic threats in the Arab and African domains.

Keywords: (American foreign policy, Sudan).

**مقدمة:**

إنَّ السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أية دولة في العالم ، لا بُدَّ أن تكون نابعة أولاً من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة ، وأهمية الدولة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية . من هنا ، فإن أي تحليل علمي/ واقعي لمثل هذه السياسة تجاه قطر عربي وإفريقي مثل السودان ، لا بُدَّ من أن يأخذ هذه المسألة في النظر . فالسياسة الأمريكية هنا تنطلق من اعتبارات عدة ، منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير . فالثوابت تشير إلى أهمية السودان كدولة تزيد مساحتها عن (٢.٥) مليون كم٢ ، وبذلك فهي تتصدر قائمة الأقطار العربية وعموم بلدان القارة السمراء من حيث حجمها الجغرافي ، فضلاً عن محاذاتها تسعة بلدان عربية وإفريقية ، علاوةً على إطالتها الواسعة على البحر الأحمر التي تمتد لمسافة (٣٩٠) ميلاً ، قبالة الشواطئ السعودية ، ناهيك عن جزرها التي تربو على الست والثلاثين جزيرة . وهذا الأمر جعل لها حضوراً وتأثيراً في أمن البحر الأحمر ودول حوض النيل ، فضلاً عن الوضع في القرن الإفريقي . إنَّ كل ذلك ، فضلاً عن تنوع سكانها وثقافتها العربية والإفريقية ، يجعل من السودان دولة ذات تأثير كبير في مجرى العلاقات العربية ـ الإفريقية . كما أن تحكمها في مجاري نهر النيل ـ كونها دولة الممر الأساسية ـ يضيف بُعداً آخر إلى ثقلها في سياسات المنطقة ، ولاسيّما اتجاه مصر . أما المتغيرات في الاعتبار الأمريكي ، فإنها تتمثل في طبيعة النظام السياسي السوداني ، فيما إذا كان متوافقاً أو متعارضاً مع التوجهات الأمريكية في المنطقة العربيـة، وشرقي القارة الإفريقيـة، ودول حوض النيل .

ومن جهة أخرى فقد أظهر تعامل الإدارات الأمريكية (الجمهورية والديمقراطية) منذ الإطاحة بالرئيس عمر البشير في عام ٢٠١٩ فشل الولايات المتحدة في تقديم الدعم الكامل والمساعدة لتحقيق الانتقال الديمقراطي في السودان، ليتراجع دورها لصالح قوى إقليمية ودولية لديها مصالح تتعارض مع المصالح الأمريكية. وقد قوض تراجع النفوذ الأمريكي في الخرطوم والفجوة بين الخطاب

والسياسيات من خيارات إدارة "بايدن" للتعامل مع الأزمة بين القوات المسلحة السودانية والدعم السريع.

**أولا: أهمية البحث**

تعود أهمية البحث إلى ظهور السودان بوصفه دولة قد دخلت دورة الصراع المسلح الذي لم تغادره بعض الدول في المنطقة؛ كاليمن وسوريا وليبيا. فقد جاءت السودان في الموجة الثانية من "الربيع العربي"، ويبدو أنها ستدشن لموجة الثانية من الصراعات المسلحة في الإقليم؛ فعلى على الرغم من الجهود التي بذلها الدول الإقليمية والدولية لوضع هدن بين الطرفين إلا أن أنها لم تصمد الهدنة، والتي تم التوصل إليها لاعتبارات إنسانية، وفيما تقوم الدول بإجلاء رعاياها على وقع موجة نزوح غير مسبوقة في الخرطوم والولايات السودانية المتوترة، فإن فضاء هذا المسرح يتم -على ما يبدو- إخلائه تحسبا لحرب مفتوحه تضع مستقبل السودان على مفترق طرق.

**ثانيا: اشكالية البحث**

يسعى البحث لمعالجة الإشكالية المتعلقة بالسياسة الخارجية الأميركية حيال السودان منذ الاطاحة بالرئيس السابق للسودان في العام (٢٠١٩) والعمل على ضم العديد من الشركاء المتنوعين وغير المتجانسين في مؤسسات الحكم الانتقالي على مستقبل المرحلة الانتقالية والتي شهدت قدراً كبيراً من التعقيدات الداخلية والإقليمية، وذلك من خلال الإجابة على سؤال رئيسي مفاده (ما هو أثر السياسة الخارجية الامريكية ومشروعها لنموذج تقاسم السلطة الشامل على عملية الانتقال السياسي في السودان منذ عام ٢٠١٩؟)

**ثالثا: فرضية البحث**

إنَّ السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان قد سعت إلى ضم العديد من الشركاء المتنوعين وغير المتجانسين في مؤسسات الحكم الانتقالي على مستقبل المرحلة الانتقالية التي تشهد قدراً كبيراً من التعقيدات الداخلية والإقليمية ، وعليه ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها (أن نموذج نقاسم السلطة في السودان قد فشل كتجربة انتقالية منذ العام ٢٠١٩ وحتى الان)

## المبحث الأول

## المرحلة الانتقالية منذ العام ٢٠١٩ من تاريخ السودان

لاتعد المرحلة الانتقالية التي بدأت في السودان بسقوط الرئيس عمر البشير من عام ٢٠١٩ هي التجربة الأولى للبلاد في المرور بمراحل الانتقال السياسي. لكن ما يميز التجربة الانتقالية القائمة في السودان عما سبقها هو تبني نموذج تقاسم السلطة الشامل والذي يستهدف ضم أكبر عدد من اللاعبين في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي. وعلى الرغم من أن تشكيل هذه المؤسسات لم يكتمل بعد، كما واجهته العديد من مظاهر التعثر وآخرها الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع .

### أولاً: تقاسم السلطة الشامل في السودان

يقوم تقاسم السلطة الشامل على مشاركة الكيانات والتنظيمات كافة التي تعبر عن جماعات المصالح الرئيسية التي يعد اشتراكها في ترتيبات تقاسم السلطة ضرورياً من أجل إكسابها الشرعية. وبينما تعد الحكومات الائتلافية التجسيد الأكثر شيوعاً لتقاسم السلطة الشامل في الأوضاع الاعتيادية، تشهد المراحل الانتقالية بدورها تقاسماً شاملاً للسلطة خلال بناء التحالفات الموسعة والتي عادة ما تشهد إقراراً لمنطق الإجماع في اتخاذ القرارات المصيرية تجنباً لإقصاء أي من الشركاء .

وقد استخدمت مصطلحات متعددة لوصف الحالة التي تعكس الحرص على شمول أكبر عدد من الأطراف في بنية الحكم خاصة في الأوقات الانتقالية والأوضاع الاستثنائية، فعلى سبيل المثال طرح أرند ليبهارت ( Arend Lijphart) مصطلح ديمقراطية الاجماع كنموذج يسعى لتأمين أكبر تمثيل للأغلبية الداعمة للحكومة من دون استبعاد أي طرف مؤثر من المشاركة في الحكم. وفي التجربة الأفريقية شاع استخدام مصطلح تقاسم السلطة الشامل مع تعيين الحكومة الصومالية الانتقالية في عام ٢٠٠٤ والتي وصفت دولياً بأنها خطوة لإعادة الاستقرار والحكم الشامل، قبل أن يصبح رائجاً في حالات متعددة كترتيبات ما بعد الإبادة الجماعية في رواندا، وكذلك ما شهده عام ٢٠٠٨ من

إقرار تجربتين لتقاسم السلطة في كل من كينيا وزيمبابوي في أعقاب تنازع الأحزاب السياسية على نتيجة الانتخابات الأمر الذي فجر في الحالتين موجة من العنف .[١]

وعلى الرغم من مما يعنيه تقاسم السلطة من معاني ودلالات سامية ، إلا ان التجارب في افريقيا ولاسيما في السودان تشير إلى وجود عدد من العقبات الرئيسية التي قد تواجه تقاسم السلطة الشامل، والتي يمكن حصرها في الآتي : [٢]

١. الاصطدام بعملية التحول الديموقراطي خاصة إذا ما امتد منطق تقاسم السلطة الشامل لصياغة الإجراءات الضابطة للعملية الانتخابية الأمر الذي من شأنه أن يتحكم في مخرجاتها بصورة مسبقة تضمن اتساع التمثيل والمشاركة لكنها تحدث قطيعة مع ما تفترضه الانتخابات من الاحتكام لخيار الأغلبية .
٢. الطبيعة غير المستدامة لتقاسم السلطة الشامل والذي تلجأ إليه الأطراف المختلفة في حالة الانهاك من الصراع السياسي الممتد، ليكون بمثابة "هدنة" يعمل خلالها كل طرف على المراهنة على المزيد من أصول القوى السياسية والمادية لحين ظهور فوارق مؤثرة تسمح للطرف الأقوى بالتنصل من الاتفاق .
٣. تحول عملية تقاسم السلطة إلى ساحة جديدة للتنافس بين القادة السياسيين المشتركين في بناء التوافق بدلاً من أن تشكل إطاراً للتعاون. فعادة ما تنشأ نزاعات على تفسير اتفاق تقاسم السلطة، وعلى حدود اختصاص كل طرف من الأطراف المشاركة .
٤. وجود شعور دائم بالغبن لدى كل المشاركين، حيث ينزع كل منهم لتصور أنه الطرف الأكثر تضحية، والأقل نصيباً من السلطة. وتعد هذه الحالة نتاجاً للتنوع الكبير في طبيعة المشاركين في تقاسم السلطة الشامل، ولحقيقة أنهم لم يجمعهم أي إطار للعمل المشترك قبل التوافق على تقاسم السلطة .
٥. ما تنتجه عملية تقاسم السلطة من تشظي داخل المكونات المشاركة. فعادة ما تحظى عملية تقاسم السلطة بتأييد ذوي التوجهات الإصلاحية والمعتدلة داخل كل كيان مشارك، الأمر الذي قد يدفع أصحاب التوجهات المتطرفة والراديكالية للانشقاق أو التشكيك في نزاهة

مؤيدي تقاسم السلطة. وتخلق مثل هذه الانشقاقات الداخلية مشكلة إضافية حال ما تم السير في مسار دمج هؤلاء المنشقين في تقاسم السلطة كأطراف مستقلة حفاظاً على طابع الشمول الذي يشكل ركناً رئيسياً لشرعية تقاسم السلطة في العديد من الحالات .

**ثانيا: الموقف الأمريكي من تقاسم السلطة في السودان**

شهدت العلاقات الأميركية السودانية توترا ملحوظا منذ أواخر عهد الرئيس السوداني عمر البشير، حيث وجهت السعودية دعوة الى الرئيس السوداني عمر البشير الملاحق بتهمة ارتكاب جرائم حرب لحضور القمة الاسلامية الاميركية. وقد رفضت الولايات المتحدة دعوة البشير للقمة. وقالت بيان للخارجية الأميركية إن بلادها تعارض دعوة أي شخص مطلوب لدى المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك البشير.[٣] وبدوره رحب البشير بحضور القمة، وقال في تصريحات لصحيفة الشرق القطرية، إن حضوره قمة يشارك فيها الرئيس الامريكي ترامب يعد نقلة في علاقات السودان مع المجتمع الدولي. وأوضح أن القمة رد على من يحرضون الدول على عدم دعوته لمؤتمرات دولية على أراضيها. أن موقف السياسة الأمريكية مستند إلى بعض الدروس المستفادة من الجهود السابقة للولايات المتحدة في التعامل مع السودان خصوصا فيما يتعلق بالشمول في التعامل مع كافة جوانب القضية السودانية وبالتشاور مع كل اللاعبين الإقليميين والدوليين، كما أن التفاف كافة الأجهزة الدستورية في الولايات المتحدة حول السياسة الجديدة من شأنه أن يقلل من أثر جماعات الضغط المختلفة التي لها أجندتها الخاصة تجاه السودان .[٤]

إن استراتيجية الضغط في السياسة الأمريكية تجاه السودان لها ما يبررها إذ أن معالجة مشكلتي إحلال السلام في دارفور وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بصورة مرضية، سيؤدي إلى زوال العقبة الرئيسة التي تحول دون تحسين العلاقات بين السودان (الشمالي) وأميركا إلى حد كبير .

وقد بدأت الإستراتيجية الأمريكية "الجديدة" بتوصيف الوضع في السودان أنه حرج وعلى مفترق طرق، فإما أن يؤدي إلى تحسن في حياة الشعب السوداني أو أن يتحول إلى صراع أكثر عنفاً وإلى فشل الدولة؛ وأضافت أن هذا هو الوقت المناسب للولايات المتحدة أن تتدخل من أجل حماية المدنيين والتوصل إلى سلام شامل لكافة النزاعات .

لقد كانت الجهود الامريكية نحو تقاسم السلطة في السودان معللا ذلك بأن العواقب واضحة إذا حدث انفجار في السودان فإنه سيقود إلى عدم استقرار في كل المنطقة ويجعل البلد ملاذاً آمناً للإرهابيين الدوليين مما يهدد المصالح الأمريكية، كما أن أمريكا عليها التزام تجاه الشعب السوداني بصفتها شاهدة على اتفاقية السلام الشامل ولدورها في قيادة الجهود الدولية لإقرار السلام في دارفور. لذا ينبغي أن تتبع الحكومة الأمريكية نهجاً أكثر فعالية ومتعدد الأطراف لتحويل القلق الدولي تجاه دارفور إلى التزامات جادة من أجل تعزيز الأمن والعدالة والتنمية .

**ثالثا: أطراف تقاسم السلطة في السودان**

تتسم خريطة القوى السياسية بقدر كبير من التعقيد والتشابك، لكن يمكن رصد أربعة لاعبين رئيسيين مشتركين في إدارة المرحلة الانتقالية وهم المؤسسة العسكرية بفرعيها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، والحكومة المدنية بقيادة عبد الله حمدوك، بالإضافة للاعب الرابع الذي تمت إضافته لاحقاً والمتمثل في الفصائل المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في أكتوبر من عام ٢٠٢٠.[٥]

ويظهر محددان رئيسيان يضبط ان عملية التغير المستمر في الأوزان النسبية للاعبين المحليين في السودان، يتمثل أولهما في التشظي الذي تعرضت له المكونات الرئيسية، إذ لم يعد من الممكن الحديث عن المؤسسة العسكرية أو قوى الحرية والتغيير باعتبار أي منهما فاعل وحيد متماسك بعد ظهور العديد من تباينات المواقف داخل كل منهما. أما المحدد الثاني فهو حالة السيولة الغالبة على التفاعلات السياسية في السودان وما تتيحه من فرص لنشأة تحالفات غير تقليدية تجاوز خطوط الانقسام المعتادة في السياسة السودانية سواء في المرحلة الانتقالية أو ما بعدها، ويمكن رصد أبرز ملامح خريطة اللاعبين في السودان بالآتي :[٦]

**١- قوات الجيش السوداني**

يتضح من تاريخ السودان نمطين مختلفين لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، النمط الأول هو تدخل على خلفية أيديولوجية واضحة كانت يسارية في حالة جعفر نميري وإخوانية في حالة البشير، تحمل خطة عمل محددة يسعى النظام الجديد لتطبيقها بسرعة وإحكام من دون انتظار توافق عام بشأنها. وقد أثبت هذا النمط قدراً من الدراية السياسية مكن قائد التدخل في الحالتين من البقاء في الحكم لفترة طويلة. أما النمط الثاني فهو تدخل غير أيديولوجي، تفرضه الضرورة، ويستهدف إنهاء أوضاع سياسية مضطربة أكثر مما يستهدف بناء أوضاع جديدة وفق خطة واضحة، لذا فهو أقصر عمراً، ولا يحمل مشروعاً سياسياً واضح المعالم، وغالباً ما يسعى للتوافق مع القوى السياسية والشعبية الفاعلة متقبلاً تسليمها السلطة من حيث المبدأ، وهو النمط الذي تجلى في حالة سوار الذهب وبدرجة أقل في حالة إبراهيم عبود. وتقترب حالة تدخل المؤسسة العسكرية السودانية للإطاحة بالرئيس البشير من النمط الثاني، وهو ما أكده غياب المشروع السياسي في بعديه الاستراتيجي والتكتيكي، والانفتاح المبكر على التواصل مع الحركة الاحتجاجية والقوى السياسية، وكذا إعلان الالتزام بتسليم السلطة للمدنيين عبر انتخابات تعقب المرحلة الانتقالية، والتي أبدى المجلس العسكري الكثير من التنازل بشأن إدارتها ليتحول إلى شريك لأطراف أخرى .[٧]

ومع بدء المفاوضات المباشرة بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير، جاءت المطالب الأمريكية بإقالة عدد من أعضاء المجلس العسكري الانتقالي من المقربين من الرئيس السابق عمر البشير ورموز نظامه وهو ما أسفر بالفعل في الرابع والعشرين من ابريل عن استقالة كل من الفريق أول عمر زين العابدين، والفريق أول جلال الدين الشيخ الطيب، والفريق أول شرطة الطيب بابكر علي، كما تبع ذلك استقالة الفريق مصطفى محمد مصطفى في الثالث والعشرين من مايو لأسباب صحية. [٨] كما جاءت المحاولة الانقلابية في نهاية يوليو ٢٠١٩ التي تورط فيها أحد أهم أعضاء المجلس العسكري الانتقالي وهو رئيس أركان القوات المسلحة الفريق أول هاشم عب د المطلب بابكر لتفرض تغييراً جديداً في قمة هرم القيادة في المؤسسة العسكرية وفي عضوية المجلس العسكري الانتقالي بالتبعية، ولتصبح توجهات الأعضاء المتبقين أكثر تجانساً بعد خروج غالبية العناصر التي يمكن لها أن تتبنى تصورات تصطدم بالتيار السائد الذي يقوده رئيس المجلس ونائبه .[٩]

وعلى الرغم من المشكلات التي عانت منها المؤسسة العسكرية منذ سقوط البشير، ظهر متغير جديد بداية من ابريل من عام ٢٠٢٠ ليعزز من شعبية المؤسسة العسكرية بعد أن فتحت جبهة مواجهات مسلحة على الحدود الشرقية لطرد المستوطنين والميليشيات الإثيوبية من منطقة الفشقة وهي المواجهات التي استمرت بصورة متقطعة منذ ذلك التاريخ وتمكنت معها القوات المسلحة السودانية من استرداد أكثر من ٩٠ % من منطقة الفشقة بعد نحو ثلاثة عقود من الاستيلاء عليها من جانب الإثيوبيين. وقد استفادت القوات المسلحة السودانية من الوضع الداخلي المتردي الذي تعاني منه إثيوبيا بعد اندلاع الحرب في إقليم تيجراي. هذه التطورات على الجبهة الشرقية ساهمت في ترميم نسبي لشعبية المؤسسة العسكرية بعد أن نجحت في تحقيق إنجاز على الأرض عجز البشير عن تحقيقه طوال سنوات رئاسته للبلاد. وقد تمثل هذا التوظيف السياسي لملف الفشقة في الزيارات المتكررة لقادة القوات المسلحة بداية من الفريق أول عبد الفتاح البرهان لمنطقة المواجهات في ولاية القضارف بصورة متكررة .[١٠]

**٢- قوات الدعم السريع**

شهدت سنوات احتدام الصراع في دارفور توسع الحكومة السودانية في الاعتماد على مجموعات مسلحة قبلية تتبع الجماعات العربية في الإقليم. ومع تغير اتجاهات الصراع على الأرض بدا واضحاً أن هذه المجموعات باتت تشكل خطراً في ذاتها بعد أن تكررت اشتباكاتها البينية، وبعد أن أثبتت حاجتها لإطار تنظيمي أكثر إحكاماً من أجل استمرارها في القيام بمهام حماية المناطق الغربية من السودان على نحو ما كشف عنه الهجوم المباغت لقوات حركة العدل والمساواة والتي وصلت إلى مشارف العاصمة الخرطوم عام ٢٠٠٨. [١١]

على هذا الأساس بدأت السلطات السودانية في تنظيم المجموعات المسلحة التابعة في دارفور في أواسط عام ٢٠١٣ تحت مظلة حملت اسم قوات الدعم السريع والتي بلغ حجمها آنذاك نحو ستة آلاف عنصر. وبعد أن تم نشر هذه القوات لعدة أشهر في مناطق جنوب كردفان لمواجهة المعارضة المسلحة المتنامية هناك، أعيد نشر قوات الدعم السريع في دارفور مرة أخرى عام ٢٠١٤ ، وخلال السنوات الأولى للتأسيس كانت قوات الدعم السريع تابعة لجهاز الاستخبارات والأمن الوطني وذلك

من خلال إسناد قيادتها إلى اللواء عباس عبد العزيز المنتمي للجهاز، على أن يعاونه محمد حمدان دقلو (حميدتي) أحد القيادات العسكرية التقليدية للمجموعات العربية في دارفور والذي كان يتولى منصباً قيادياً في قوات حرس الحدود، وفي ابريل من عام ٢٠١٦ تم إصدار مرسوم رئاسي وضع قوات الدعم السريع تحت المسؤولية المباشرة لرئاسة الجمهورية [١٢].

وفي ظل ما تعكسه هذه الترتيبات من تعددية في المؤسسات العسكرية في السودان، وفي ظل اتساع حجم ونشاط قوات الدعم السريع، دفعت القوات المسلحة السودانية في يناير من عام ٢٠١٧ لإصدار البرلمان السوداني قانوناً ينظم عمل قوات الدعم السريع ويضعها تحت مسؤولية القيادة العامة للقوات المسلحة. فبحلول نهاية عام ٢٠١٦ اتسع حجم قوات الدعم السريع ليبلغ ٢٠ ألف عنصر، كما تم نشر هذه القوات في دوائر الصراع المختلفة دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك بالتوازي مع تسلم محمد حمدان دقلو قيادتها منفرداً. [١٣]وتقدر بعد المصادر إلى أنه في الوقت الحالي يتجاوز عدد قوات الدعم السريع ٥٠ ألف عنصر مقاتل . [١٤]

ومنذ إسقاط البشير في ابريل من عام ٢٠١٩ تتمتع قوات الدعم السريع بوضع قوي نسبياً خاصة مع انخراطها في جهود مكثفة لتحسين صورتها لدى الجماهير ولدى أطراف عديدة مؤثرة في المشهد السياسي، بعد أن كانت القوات في قلب الاتهامات بالضلوع في فض اعتصام القيادة العامة في الثالث من يونيو ٢٠١٩ . وتسعى قوات الدعم السريع بتوظيف طبيعتها كمكون متصل بالمشهد القبلي السوداني من حيث النشأة في تعزيز حضورها السياسي. ففي مايو من عام ٢٠٢٠ قامت قوات الدعم السريع بتسيير قافلة للمساعدات الإنسانية للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات الحركة لشعبية لتحرير السودان بقيادة مالك عقار في ولاية النيل الأزرق ١٤ ، كما قامت في الشهر ذاته بالدفع بقوات لتعزيز المنظومة الأمنية بالولاية بعد تفجر الصراع القبلي بين قبيلتي النوبة والبني عامر. [١٥] هذا بجانب الاستفادة من العلاقات الخارجية القوية بسبب الانخراط الطويل في تأمين المناطق الحدودية والعمل في إطار الترتيبات الدولية للسيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية من مناطق شرق ووسط أفريقيا . [١٦]

وعلى جانب آخر تم اختيار حميدتي في ابريل ٢٠٢٠ ليرأس لجنة الطوارئ الاقتصادية العليا وهي اللجنة التي تضم في عضويتها رئيس الوزراء ووزراء المالية والبترول والكهرباء والتجارة والعدل، ومديري الجمارك والشرطة والضرائب، وغيرهم، والتي تعد أبرز مهامها رفع المعاناة المعيشية. ويفترض أن تلعب اللجنة دوراً مهماً حيث تضم عدداً من اللجان لمعالجة قضايا صادرات الذهب والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية، والسلع الاستراتيجية، واستقطاب الدعم الخارجي، وإعادة هيكلة المصارف المحلية، والولاية على المال العام، ومكافحة التهريب وتجارة العملة . [١٧]

**٣- قوى إعلان الحرية والتغيير**

في ديسمبر من عام ٢٠١٨ وقع على إعلان الحرية والتغيير أربعة مكونات رئيسية أولها تجمع المهنيين السودانيين، ثم قوى نداء السودان، ثم تحالف قوى الإجماع الوطني، والتجمع الاتحادي المعارض. وقد شكل الإعلان مظلة جامعة لكل معارضي البشير على نحو جمع الأحزاب التقليدية مع اليسارية وجمع التنظيمات المدنية مع الفصائل المسلحة. [١٨] ، ويمثل كل مكون من المكونات الأربعة لقوى إعلان الحرية والتغيير ائتلافاً بين مجموعة من المكونات الأصغر الأكثر تنوعاً. حيث يعد تجمع المهنيين السودانيين مظلة واسعة تضم عدداً كبيراً من النقابات المستقلة غير الرسمية التي تمثل الإعلاميين والأطباء والبيطريين والصيادلة والمعلمين والمحامين وهو التجمع الذي لعب دوراً بارزاً في تحريك الشارع السوداني على خلفية الأزمة الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٨ . أما قوى الإجماع الوطني فيعد تحالفاً للمعارضة السودانية تأسس عام ٢٠٠٩ من سبعة عشر مكوناً سياسياً أبرزهم حزب الأمة والحركة الشعبية لتحرير السودان–الشمال والمؤتمر الشعبي السوداني والحزب الشيوعي السوداني وعدد من الأحزاب الصغيرة التي يغلب عليها التوجه اليساري . [١٩]

وفي عام ٢٠١٤ تأسس تحالف نداء السودان من عدد كبير من الأحزاب المتفقة على أهمية التغيير والتحرك نحو حكومة انتقالية، وقد تقاطعت الكثير من الأحزاب والحركات السياسية في عضويتها لكل من قوى الإجماع الوطني ونداء السودان. أما المكون الرابع فيضم عدداً من الأحزاب التي تنتمي للتيار الاتحادي العريض وهي الحزب الوطني الاتحادي الموحد، والاتحادي الديموقراطي العهد الثاني والاتحاديين الأحرار والتيار الحر. وقد لعبت قوى إعلان الحرية والتغيير الدور الأبرز في تحريك المشهد الاحتجاجي في السودان وصولاً لدخولها في المفاوضات مع المجلس العسكري

الانتقالي والتي أدت في النهاية إلى توقيع اتفاق تقاسم السلطة وتشكيل حكومة انتقالية مدنية برئاسة عبد الله حمدوك . (٢٠)

وبقدر ما كان التنوع في تركيب قوى الحرية والتغيير عاملاً حاسماً في تعزيز قدرتها على تمثيل مطالب وطنية عريضة تحظى بأكبر قدر من الإجماع، إلا أن هذا التنوع كان سبباً في إضعاف البنية التنظيمية لهذا التحالف الموسع، وتعريضه للخلافات الداخلية. وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها في وقت اقتراب حسم المفاوضات مع المجلس العسكري، حين رفضت الحركات المسلحة التوقيع على الاتفاق مطالبة بمسار مستقل للمفاوضات بينها وبين الحكومة الانتقالية بعد تشكيلها، فضلاً عن موقف الحزب الشيوعي المندد بأي دور للمؤسسة العسكرية في إدارة المرحلة الانتقالية، الأمر الذي وضعه في مواجهة مباشرة مع عدد من الأحزاب الأخرى من قوى الحرية والتغيير وفي مقدمتها حزب الأمة. ومن بين المؤشرات الخطيرة انتقال موجة الخلاف والانشقاق إلى داخل مكونات قوى الحرية والتغيير كل على حدة، في ظل استمرار الخلافات داخل الأحزاب والحركات السياسية السودانية بشأن إدارة الم رحلة الانتقالية والاستعداد للمرحلة التالية، وفي ظل تعثر تعاقب الأجيال على قيادة الأحزاب السياسية السودانية على اختلاف توجهاتها . (٢١)

وقد كانت الانشقاقات في صفوف قوى الحرية والتغيير أحد أسباب التعثر الذي واجهه تقاسم ، السلطة الشامل في السودان. فقبل إصدار الفريق أول عبد الفتاح البرهان قرارات أكتوبر ٢٠٢١ وقع انشقاق جديد في صفوف قوى الحرية والتغيير قاده حاكم دارفور مني أركو مناوي ووزير المالية جبريل إبراهيم وكلاهما من قيادات الفصائل المسلحة بإقليم دارفور المنتميان لجماعة الزغاوة . (٢٢)

**٤- الحركات والفصائل المسلحة**

من بين ارتدادات الصراع طويل الأمد الذي خاضته الدولة السودانية في الجنوب، كان انتشار بؤر التوترات والصراع في مناطق متعددة من البلاد، أبرزها إقليم دارفور غرب البلاد، ومناطق النيل الأزرق وجنوب كردفان. وعلى الرغم من انتهاج الرئيس البشير سياسات متعددة سعت لتصفية هذه البؤر بالمواجهة العسكرية تارة، وبالمفاوضات السياسية تارة أخرى، انتهى حكم البشير من دون إحراز أي تقدم فيما يتعلق بدوائر الصراع الداخلي الذي تواجه فيه القوات المسلحة السودانية مجموعة كبيرة

من الحركات والفصائل المسلحة، والتي باتت من أكثر الأطراف تشدداً في معارضة البشير في سنواته الأخيرة [٢٣].

وقد انضمت العديد من الحركات السودانية المسلحة لقوى إعلان الحرية والتغيير عبر عضوية بعض هذه الحركات في ائتلاف نداء السودان وكذلك تحالف قوى الاجماع الوطني. لكن سرعان ما آثرت الفصائل المسلحة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق أن تفصل نفسها عن مسار التفاوض بين القوات المسلحة وقوى الحرية والتغيير على اعتبار أن ما تتبناه الفصائل والحركات المسلحة من مطالب يتجاوز تقاسم مناصب مؤسسات الحكم الانتقالي ليشمل أبعاداً إثنية أكثر عمقاً، على هذا الأساس شاركت العديد من الفصائل المسلحة في مفاوضات مباشرة متعددة المسارات مع الحكومة الانتقالية في السودان وهي المفاوضات التي أفرزت في النهاية اتفاق سلام جوبا الموقع في أكتوبر من عام ٢٠٢٠ . وعلى الرغم من تقسيم المفاوضات إلى مسارات ذات طبيعة جغرافية، إلا أن الترتيبات الأكثر أهمية تم إقرارها في مسار التفاوض مع الحركات المسلحة في إقليم دافور والذي ضم كل من حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان (فصيل مني مناوي) وحركة تحرير السودان (فصيل المجلس الانتقالي) وحركة التحالف السوداني، وتجمع قوى تحرير السودان .[٢٤]

كذلك تم إحراز تقدم نسبي في التفاوض مع الحركات المسلحة في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان والذي شاركت فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان– الشمال (فصيل مالك عقار). لكن تظل هناك مشكلة رئيسية تواجه هذه الاتفاقات والتي تتمثل في غياب اثنتين من أهم الحركات المسلحة وهما حركة تحرير السودان (فصيل عبد الواحد محمد نور) والتي تعد من أهم الحركات الدارفورية، بجانب الحركة الشعبية لتحرير السودان–الشمال(فصيل عبد العزيز الحلو) والتي لا تزال تسيطر على مناطق مهمة في جنوب كردفان والنيل الأزرق .[٢٥]

ومع حرص الحكومة السودانية على إتمام ملف السلام في أقرب فرصة، باتت الحركات المسلحة التي قبلت التفاوض أكثر تشدداً في مطالبها السياسية والأمنية على النحو الذي يضمن لها أن تصبح شريكاً رئيسياً في الحكم وهو ما كان سبباً في تعديل العديد من البنود الرئيسية في الوثيقة الدستورية لتصبح أكثر قدرة على استيعاب هذه الفصائل في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي .

## المبحث الثاني

## تطور نموذج تقاسم السلطة الشامل في السودان المدعوم من امريكا

تشير تجربة السودان منذ سقوط البشير في ابريل من عام ٢٠١٩ إلى أن الضغط الأميركي لطرح نموذج تقاسم السلطة قد تم بنائه على مرحلتين منفصلتين. فتقاسم السلطة المؤسسي قد تم بين المجلس العسكري الانتقالي ممثلاً للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع وبين قوى إعلان الحرية والتغيير ممثلة للأحزاب والتنظيمات المدنية وذلك بتوقيع الاتفاق المتضمن الوثيقة الدستورية التأسيسية في السابع عشر من أغسطس ٢٠١٩ . أما تقاسم السلطة الإثني بين قوى المركز بشقيها المدني والعسكري ممثلة في هيئات الحكم الانتقالي وبين قوى الهامش ممثلة في الحركات والفصائل المسلحة فقد تم إقراره في الثاني من أكتوبر ٢٠٢٠ في مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان .[٢٦]

وقد أعقب مرحلتي التأسيس تعرض نموذج تقاسم السلطة لتعثر واضح في الخامس والعشرين من أكتوبر من عام ٢٠٢١ حين أعلن الفريق أول عبد الفتاح البرهان قرارات حل مجلسي الوزراء والسيادة، مع الإبقاء على مرجعيتي الوثيقة الدستورية واتفاق سلام جوبا والتعهد بتشكيل حكومة مدنية غير حزبية، الأمر الذي يعني استمرار النموذج على المستوى الدستوري مع قدر من التراجع على مستوى التنفيذ .[٢٧]

بهذا تقدم الحالة السودانية واحداً من أكثر نماذج تقاسم السلطة تعقيداً وتركيباً على مستوى التجربة الأفريقية ككل، الأمر الذي قد يجعل منه حال نجاحه قابلاً للتصدير لحالات أخرى كآلية فعالة في معالجة الانقسامات العميقة والجذرية التي تشهدها الكثير من الدول الأفريقية والتي قد تتسبب حال تجاهلها في تعثر المسار الانتقالي .

### ١- التقاسم المؤسسي عبر اتفاق أغسطس ٢٠١٩

بمجرد سقوط البشير والإعلان عن تولي المجلس العسكري الانتقالي السلطة في السودان بدأت عملية تفاوض شاقة سبقت إطلاق المرحلة الانتقالية في السودان، حيث تفاوض المجلس العسكري

الانتقالي مع أطراف مدنية عديدة، كان أهمها الوفد الموحد الممثل لقوى الحرية والتغيير، لكنه كذلك تفاوض مع بعض أعضاء هذه القوى بشكل منفرد سواء من ممثلي الأحزاب السياسية أو من ممثلي الحركات المسلحة التي فضل بعضها التعامل بشكل مستقل عبر قنوات تفاوض جانبية بعيدة عن المفاوضات الرئيسية المتعثرة. وقد دخلت لجان الوساطة بدورها على خط التفاوض خاصة وقت تعقد المفاوضات بشأن الوثيقة الدستورية الانتقالية قبل أن تلاقى مقترحاتها بالرفض من المجلس العسكري ومن قوى الحرية والتغيير. كما انفتح المجلس العسكري على قبول مقترحات كافة الأحزاب السياسية من خارج قوى الحرية والتغيير والتقى ببعضها في العديد من الاجتماعات ذات الطابع التشاوري، بل إن المجلس كان حريصاً على تمثيل هذه الأحزاب في مؤسسات الحكم الانتقالي على غير رغبة من قوى الحرية والتغيير. بجانب أطراف أخرى غير سياسية كالتيارات الدينية التي تتبنى رؤى مناقضة تماماً لما تطرحه قوى الحرية والتغيير . (٢٨)

لكن التوترات التي تسبب فيها فض اعتصام القيادة العامة للقوات المسلحة من جانب، والضغوط الدولية المتنامية خاصة بعد تعيين السفير دونالد بوث مبعوثاً أمريكياً للسودان من جانب آخر، عجلت بتوصل المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير لاتفاق لتقاسم السلطة جسدته الوثيقة الدستورية والتي حملت عددًا من الملامح البارزة التي تكشف عن الطبيعة المعقدة للعملية التفاوضية، وما ارتبط بها من توازنات بين القوى المختلفة. فقد قام الاتفاق على إقرار فترة انتقالية مطولة تمتد إلى تسعة وثلاثين شهر، يقوم الحكم فيها من خلال ثلاث مؤسسات انتقالية، هي: المجلس السيادي، ومجلس الوزراء، والمجلس التشريعي، والتي يشهد كل منها تقاسمًا لشغل المناصب أو اختيار شاغليها بين المجلس العسكري وقوى الحرية والتغيير. وتنحاز الوثيقة الدستورية في توزيعها للاختصاصات بين هذه المؤسسات إلى مجلس الوزراء الانتقالي في ترتيب يشابه ذلك المعمول به في النظم البرلمانية . (٢٩)

ويُعد المجلس السيادي رأس الدولة ورمز وحدتها وسيادتها، ويتشكل من أحد عشر عضوًا، يمثل خمسة أعضاء منهم المجلس العسكري الانتقالي، ويمثل الخمسة الآخرون قوى الحرية والتغيير، بجانب عضو مدني مرجح يتم اختياره بالتوافق بين الجانبين. أما مجلس الوزراء فيتكون من رئيس

للوزراء تختاره قوى الحرية والتغيير، والذي يتولى تشكيل حكومة لا يتجاوز عدد وزرائها العشرين وزيراً من خلال اختيار اسم من الأسماء الثلاثة التي تقترحها قوى الحرية والتغيير في كل منصب وزاري، باستثناء وزيري الدفاع والداخلية اللذين سيختارهما الأعضاء العسكريون بالمجلس السيادي . (٣٠)

وفيما يتعلق بالمجلس التشريعي، فقد تم التوافق على أن يضم عددًا من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثمائة عضوًا ممثلين لكافة المكونات السياسية والمجتمعية في السودان، على أن تحدد قوى الحرية والتغيير ٦٧ % من أسماء هؤلاء الأعضاء من داخل الأحزاب والحركات الموقعة على إعلان الحرية والتغيير، مقابل ٣٣ % من المقاعد للقوى السياسية من خارج الحرية والتغيير يتولى الأعضاء العسكريون في المجلس السيادي الحق في اختيارهم .

وقد حددت الوثيقة الدستورية عددًا من المهام لمؤسسات الحكم الانتقالي بلغ ست عشرة مهمة تنقسم بين مهام تحقيق السلام التي منحت أولوية، والتي تشمل: إنهاء الحرب، وتحقيق السلام العادل والشامل، وتتضمن معالجة الأسباب الجذرية لمشكلات الحرب، مع إقرار اتخاذ تدابير "تفضيلية مؤقتة" للمناطق المتأثرة بالحرب والأقل نموًّا والمجموعات الأكثر تضررا. بجانب عدد من المهام التشريعية والقضائية التي تضمنت سن التشريعات المنظّمة لأداء مهام الفترة الانتقالية، مع إنشاء آليات للإعداد لوضع دستور دائم، مع عقد المؤتمر القومي الدستوري قبل نهاية الفترة الانتقالية، وإلغاء القوانين التمييزية والمقيدة للحريات، ومحاسبة منتسبي نظام البشير على جرائمهم بحق الشعب السوداني، وكذلك الإصلاح القانوني وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وتشكيل لجنة تحقيق وطنية مستقلة بدعم إفريقي عند الاقتضاء وفق تقدير اللجنة الوطنية لإجراء تحقيق في الانتهاكات التي وقعت في الثالث من يونيو وغيرها من الوقائع المشابهة التالية على الإطاحة بالبشير. وعلى الجانب الاقتصادي، حددت الوثيقة عددًا من المهام هي: معالجة الأزمة الاقتصادية، وتحقيق التنمية المستدامة عبر برنامج اقتصادي واجتماعي ومالي عاجل، بجانب وضع برامج لإصلاح أجهزة الدولة، مع إسناد مهمة إصلاح الأجهزة العسكرية للمؤسسات العسكرية. وكذلك القيام بدور فاعل في الرعاية الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية. فضلًا عن المهام المتعلقة بعلاقات السودان

الخارجية والمتمثلة في: وضع سياسة خارجية متوازنة تحقق مصالح السودان وتبني العلاقات الخارجية على أسس الاستقلالية والمصالح المشتركة . (٣١)

**٢- التراجع في أعقاب قرارات أكتوبر ٢٠٢١**

أعقب تشكيل حكومة عبد الله حمدوك الثانية في فبراير ٢٠٢١ تصاعد الأزمة تدريجياً بين شركاء الحكم الانتقالي في السودان، وتعثر جهود المبعوث الأمريكي للقرن الأفريقي التي بذلها ميدانياً من الخرطوم للتوفيق بين أطراف الأزمة، دخلت المرحلة الانتقالية في السودان مرحلة جديدة في الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١ منعطفاً جديداً حين قامت القوات المسلحة فجراً بإلقاء القبض على رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وعدد من وزراء حكومته، وبعد ساعات من الترقب أذيعت كلمة مصورة للفريق الأول عبد الفتاح البرهان تضمنت إعلانه عن سلسلة من القرارات أبرزها حل مجلسي السيادة والوزراء وإعلان حالة الطوارئ، وإقالة حكام الولايات، والإعلان عن تشكيل حكومة جديدة تقوم على الكفاءات، وإجراء الانتخابات العامة في يوليو ٢٠٢٣ ، والإعلان عن تشكيل مفوضية لصياغة الدستور ومفوضية للانتخابات ومحكمة دستورية قبل نهاية نوفمبر ٢٠٢١ بجانب تجميد عمل لجنة إزالة التمكين ومراجعة أعمالها، وقد جاء تشديد البرهان على استمرار العمل بالوثيقة الدستورية مع تعطيل بعض موادها المتعلقة بمجلس الوزراء الانتقالي وتشكيله من جانب قوى الحرية والتغيير، وكذا الالتزام باتفاق سلام جوبا ليصيغ الإجراءات الأخيرة في إطار كونها إصلاحات ضرورية للمسار الانتقالي من دون إنهائه، واتساقاً مع ما أعلن عنه سابقاً من تعديلات هيكلية على هامش الأزمة .(٣٢)

وتشهد الأوضاع في السودان تصاعداً مطرداً منذ سبتمبر ٢٠٢١ حيث لجأت الأطراف السودانية المختلفة لمنطق الحشد والحشد المضاد وهو ما تجاوز التهديدات المتصاعدة من جانب قوى الحرية والتغيير وقائد قوات الدعم السريع طوال سبتمبر الماضي ليجد مجالاً للتنفيذ على أرض الواقع من خلال بدء قوى ميثاق التوافق الوطني حشد أنصارها أمام القصر الرئاسي للمطالبة باستقالة حكومة عبد الله حمدوك بداية من السادس عشر من أكتوبر، مقابل احتشاد أنصار الحرية والتغيير في مظاهرات متعددة في الحادي عشر من الشهر ذاته الأمر الذي أدى لوقوع مناوشات بين الجانبين

كشفت عن مستوى جديد من التأزم، ومن بين مسببات التعثر كذلك، استمرار مشكلة غلق مجلس نظارات البجا لإقليم شرق السودان بموانئه البحرية والجوية وطرقه القومية والدولية الأمر الذي أسفر عن تآكل حاد في الاحتياطي السوداني من السلع الغذائية الأساسية والوقود والأدوية، واللجوء لبدائل غير عملية كالاعتماد على ميناءي السخنة في مصر وبنغازي في ليبيا والشحن البري من تشاد من أجل تدبير احتياجات البلاد من السلع الأساسية . هذا إلى جانب تنامي المواقف المناوئة للجنة إزالة التمكين ومحاربة الفساد بعد اتهامها بتسيس عملها وتحولها لأداة للضغط على مكونات سياسية بعينها وارتكاب العديد من المخالفات الإجرائية وتجاوز نطاق اختصاصها المقرر في الوثيقة الدستورية. ففي الخامس من أكتوبر صدر حكم قضائي ببطلان قرار اللجنة بفصل سبعة عشر قاضياً من بينهم سبعة من قضاة المحكمة العليا، بعدما تسبب قرار اللجنة الصادر في نهاية نوفمبر باتخاذ نادي القضاة قراراً بتعليق العمل بجميع المحاكم لمدة ثلاثة أيام، وفي الثاني عشر من أكتوبر صدر قرار مماثل ببطلان قرار اللجنة بفصل عدد من الدبلوماسيين بوزارة الخارجية .[٣٣]

**٣- الاستفادة من الدعم الامريكية**

لعب الدعم الامريكي الدور الحاسم في دعم نموذج تقاسم السلطة في السودان منذ سقوط البشير. فبعد عقود من العزلة الدولية التي فرضت على السودان نتيجة لسياسات نظام البشير التي قامت على تأجيج الصراعات في الداخل والخارج، رأت العديد من القوى الدولية وفي مقدمتها امريكا في التغيير السياسي في السودان فرصة كبيرة للعودة من جديد للنشاط في الساحة السودانية في ظل ما تتمتع به السودان من أهمية كبيرة كفاعل رئيسي في دوائر البحر الأحمر وشرق أفريقيا وحوض النيل. على هذا الأساس، انخرطت العديد من الأطراف في مساعدة الفرقاء السودانيين على تجاوز الخلافات الأساسية وصولاً للتوافق في أغسطس من عام ٢٠١٩ والذي عكس العديد من المؤشرات المهمة في مقدمتها الاهتمام البالغ بالشأن السوداني من جانب دول الجوار المباشر وغير المباشر سواء في محيط السودان الأفريقي، أو حتى من دول شرق أوسطية تربطها بالسودان مصالح متعددة .[٣٤]

لكن يظل المتغير الأبرز هو عودة الولايات المتحدة لتبني سياسة نشطة تجاه السودان. [٣٥] ،ويفتح هذا الوضع الباب واسعاً أمام ارتهان التوازنات الداخلية بين شركاء الحكم في السودان بتوجهات القوى الخارجية الكبرى والتي قد تشهد تغيرات جوهرية في المستقبل استجابة لمتغيرات داخلية أو إقليمية متعددة. كما يدفع الأطراف السودانية لتوظيف اشتباكها في ملفات إقليمية ودولية في تعزيز مكانتها في الداخل السوداني.

## المبحث الثالث

## رؤية مستقبلية للعلاقات الأمريكية السودانية

فرضت طريقة وتوقيت خروج عمر البشير من السلطة بعد رئاسته للسودان لثلاثة عقود اشتراك مجموعة من الفاعلين غير المتجانسين في إدارة البلاد في مرحلة انتقالية ممتدة. وتعد التجربة السودانية مثالاً لتقاسم السلطة الشامل الذي يستهدف دمج أكبر عدد من الفاعلين في بنية مؤسسات الحكم الانتقالي، حيث يقوم تقاسم السلطة الذي تشهده البلاد منذ عام ٢٠١٩ على شراكة تجمع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وقوى إعلان الحرية والتغيير وعدد كبير من الحركات والفصائل المسلحة .

وقد تم تأسيس هذا النمط الموسع لتقاسم السلطة عبر مرحلتين، تمت الأولى منهما في أغسطس من عام ٢٠١٩ بتوقيع الوثيقة الدستورية بين المجلس العسكري الانتقالية وقوى إعلان الحرية والتغيير، بينما اكتملت الثانية في أكتوبر من عام ٢٠٢٠ بتوقيع اتفاق جوبا للسلام بين حكومة السودان الانتقالية وعدد من الفصائل المسلحة. لكن الأزمة الممتدة التي قادت لقرارات الخامس والعشرين من أكتوبر ٢٠٢١ هددت بقاء نموذج تقاسم السلطة الشامل دون أن تعني تقويضه. فمن ناحية تضمنت هذه القرارات حل مجلسي الوزراء والسيادة والدعوة لتشكيل حكومة من التكنوقراط، ومن ناحية أخرى أقرت هذه القرارات استمرار الوثيقة الدستورية واتفاق جوبا كمرجعيات رئيسية .

وعلى الرغم من إعلان الرئيس "جو بايدن" منذ اليوم الأول له بالبيت الأبيض في عام ٢٠٢١، وعديد من مسئولي الإدارة الأمريكية أن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان أولوية على أجندة

الولايات المتحدة، وعقد قمتين للديمقراطية، في ٢٠٢١، و ٢٠٢٣، فإن الولايات المتحدة لم تتخذ العديد من الخطوات لدفع عملية الانتقال الديمقراطي في السودان منذ الإطاحة بنظام "عمر البشر .

وقد أظهر الموقف الأمريكي –حتى وقتنا هذا– من تأجيج الصراع بين أقوى قائدين عسكريين في السودان، المدعومان بشبكات معقدة من التحالفات الدولية والإقليمية ذات المصالح المتضاربة التي قد تعرض مستقبل البلاد للخطر، أظهر حدود الدور الأمريكي في السودان، حيث لم تعد الولايات المتحدة هي الفاعل المركزي في السودان بعدما كانت الفاعل الدولي المؤثر في إنهاء الحرب بين شمال السودان وجنونه لعقود، ودعم استفتاء الاستقلال لجنوب السودان .

ولم تكن أزمة الانتقال الديمقراطي في السودان أولوية لإدارة الرئيس "جو بايدن"، حيث لم يزر وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" خلال زياراته لأفريقيا السودان، على عكس رؤساء وزراء الخارجية السابقين بالإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة (كولين باول، كونداليزا رايس، مايك بومبيو، وجون كيري)، فضلا عن تساهلها في التعامل مع القادة العسكريين السودانيين في أعقاب تعثر نقل السلطة لقوى مدنية، حيث لم تفرض عقوبات عليهم رغم مطالب المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين بذلك. وقد سمح تراجع الدور الأمريكي بالسودان لصعود قوى إقليمية ودولية، ولاسيما روسيا، لتعزيز نفوذها ومصالحها في السودان، الذي يتفق في كثير من الأحيان مع استمرار سيطرة القيادة العسكرية السودانية على مفاصل الدولة السودانية، وهو ما يتعارض مع المصالح والرؤية الأمريكية. وقد أصبحت تلك القوى أكثر تأثيراً من الولايات المتحدة في تحديد مستقبل السودان .

وفي ظل تراجع النفوذ الأمريكي في السودان، فإن الخيارات أمام إدارة الرئيس "جو بايدن" للتعامل مع الأزمة الراهنة تنحصر في خيارين رئيسيين :

**أولهما**: انتهاج نهج إدارة الرئيس السابق "دونالد ترامب" بالاستعانة بالقوى الإقليمية والدولية الحليفة للولايات المتحدة الفاعلة في السودان لتنسيق استجابة للأزمة، وللضغط على "البرهان" و"حميدتي" للجلوس على طاولة المفاوضات لإنهاء الاقتتال العسكري، والاتفاق على صيغة تحقق الاستقرار والأمن السوداني، الذي لن تقتصر تأثيراته على الداخل، ولكن سيكون لها تداعيات إقليمية

في منطقة القرن الإفريقي ذو الأولوية لواشنطن، وللنفوذ الأمريكي في القارة الإفريقية التي تحولت لساحة منافسة استراتيجية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. فقد قال وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" إن الإدارة الأمريكية "ستنسق مع شركائها الإقليميين والدوليين والقوى المدنية السودانية للمساعدة في إنشاء لجنة للإشراف على التفاوض لوقف دائم للأعمال العدائية، والترتيبات الإنسانية في السودان، وإبرامها، وتنفيذها" .

وفي محاولة للعب دور في الأزمة السودانية، توصلت الولايات المتحدة بدعم من شركائها الإقليميين والدوليين لهدنة لوقف إطلاق النار، وافقت عليها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لمدة ٧٢ ساعة، بعد يومين من المفاوضات المكثفة. ولا يُتوقع أن تُساهم تلك الهدنة في تهدئة القتال بين الفصائل السودانية، وأن تستمر كمثيلاتها ، حيث أشار مستشار الأمن القومي الأمريكي "جيك سوليفان" أن هناك احتمالاً لشكل من أشكال الصراع الطويل للأزمة السودانية الراهنة، حتى لو تخللته لحظات من هدنات إطلاق النار".

**ثانيهما**: الانصياع لمطالب العديد من المشرعين الديمقراطيين والجمهوريين، الذين يقومون بدور أكثر نشاطاً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان وتعويض الفراغ الدبلوماسي الأمريكي، لفرض عقوبات على القيادات العسكرية السودانية، وشبكاتها بهدف تعطيل مصادر إيرادات الجيش وقبضته على السلطة؛ مما يوفر فرصة لتصاعد المكون المدني بالبلاد. وتلك الدعوات بفرض عقوبات على المسئولين العسكريين السودانيين ليست وليدة تأجج الصدام العسكري الراهن بين "البرهان" و"حميدتي". ويمكن للإدارة الأمريكية بالبدء في فرض تلك العقوبات من خلال أمر تنفيذي يصدره الرئيس الأمريكي، أو بالاستناد إلى قانون "ماجنيتسكي". لكن هذه العقوبات لن تكون كافية لوقف الاقتتال بين "البرهان" و"حميدتي". فضلا عن أنها قد تدفعهما للتعاون مع القوى المنافسة للولايات المتحدة على النفوذ في السودان، ولا سيما روسيا التي طورت ومجموعة "فاجنر" علاقات واتصالات بقوات "حميدتي"، والتي تتطلع لإقامة قاعدة بحرية في السودان لمنحها طريقا للمحيط الهندي .

إنَّ تقدير طبيعة واتجاه العلاقات السودانية الأمريكية في المستقبل تعتمد على عوامل كثيرة منها :

١- إنَّ ينتسب السودان للقرن الإفريقي وليس للشرق الأوسط .

٢- أن يكون السودان موحداً بأسس جديدة لأن في شمال مستقل احتمالات تكوين قنبلة أيديولوجية تؤثر على الاستقرار الجيوسياسي شرقاً، وغرباً، وشمالاً كما أن في جنوب مستقل متفجرات تؤدي لمزيد من الاضطرابات في القرن الإفريقي وشرق إفريقيا.

٣- أن يقوم السودان بدور مهم في الحرب بين روسيا و أوكرانيا بعدم التعامل مع الروس، ولاسيما بعد ان صرح قائد قوات (فاغنر) بان جزء من قواته موجود بالفعل في السودان.

٤- أن ينأى السودان بنفسه عن التيارات الراديكالية الإسلامية والقومية في المنطقة .

٥- احتواء العلاقات السودانية الصينية لاسيّما في مجال صناعة البترول .

هذه قائمة المطالب والمصالح التي ستحرص عليها الولايات المتحدة الأمريكية في علاقاتها مع السودان .

غير أن الجانب الأهم في ذلك هو تقدير مستقبل القوة الأمريكية في العالم وعما إذا كانت سوف تستمر هي القوة الأعظم وإلى أي مدى فإذا كانت معطيات الواقع الدولي الراهن تشير إلى احتمال استمرار الأحادية القطبية لحقبة من الزمن ، إلاّ إنه هناك اختلاف في تقدير أهو المدى القريب أم المتوسط أم البعيد ؟ ، وهناك أيضاً اختلاف في تقدير مستقبل القوة الأمريكية بين من يقول إنها إلى اضمحلال زوال كما جرت سُنّة التاريخ على العديد من الإمبراطوريات ومن يقول إنها سوف تستمر سيدة العالم لحقبة قد تطول وعلى الرغم من صعوبة التكهن بمآلات القوة الأمريكية في العالم واتجاهات سلوكها الدولي وكذا بما يؤول إليه النظام الدولي بعد عشرة سنوات أو أكثر ، إلاّ إنه بتحليل معطيات البيئة الدولية يمكن الخروج ببعض المؤشرات والاستنتاجات التي يمكن أن نبني عليها اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية بصورة عامة وتجاه السودان بصورة خاصة ولكي نصل إلى استنتاجات واقعية ينبغي أن نضع مقدمات استقرائية محددة :

١- إنَّ الولايات المتحدة ما زالت هي القوة العظمى الوحيدة في العالم وأنه . على الأقل في المديين القريب والمتوسط . ليست هناك قوة دولية تهدد مكانتها الزعامية ، أو كما قال هنتنغتون في رده على بول كنيدي في عام ١٩٨٩ إنَّ الولايات المتحدة ستظل هي الرائدة والمتميزة سياسياً واقتصادياً مع احتمال ظهور تحديات قليلة .

٢- إنَّ أوربا الموحدة وعلى الرغم من القدرات الكامنة فيها . كدولة منفردة . لم تشكل حتى الآن كتلة سياسية موحدة ذات إستراتيجية واحدة وجيش واحد خارج إطار قوات حلف الناتو والتي تربطها بالولايات المتحدة كعضو قائد . وباستثناء فرنسا وألمانيا ليست هناك دولة أوربية تعترض على سياسة الولايات المتحدة . إنَّ معظم دول شرق أوربا تقيم علاقات متميزة مع الولايات المتحدة التي لعبت الدور الرئيس في ضمها لحلف الأطلسي . ويعتقد إن الولايات المتحدة تشجع انضمامها إلى الاتحاد الأوربي ((لتضخيم الاتحاد الأوربي ليترهل ويقل انسجامه وتماسكه ويضعف بهدف تحويله إلى تجمع اقتصادي ضخم بلا روح سياسية )) .

٣- إنَّ منظمة الأمم المتحدة أصبحت مسلوبة الإرادة بعد أن أضعفتها الولايات المتحدة ، وانحصرت فاعليتها في العمل الإنساني مثل اللاجئين والبيئة والأوبئة والمساعدة في معالجة الكوارث ، أما دور مجلس الأمن في حفظ الأمن والسلم الدوليين فقد أصبح في يد الإدارة الأمريكية والتي أصبحت تجمع التحالف متجاوزاً آلية الأمم المتحدة في مثل هذه الحالات من عقوبات ولجان مراقبة وقوات متعددة الجنسيات لحفظ السلام .

إذاً فإن الواقع الدولي لا يحمل أي مؤشرات نحو نمو قطبية متعددة (Multi-Polar System) ويرجح استمرار هيمنة الولايات المتحدة على العالم على الأقل في المستقبل المنظور . وعلى ذلك فإن مستقبل علاقات السودان مع الولايات المتحدة تحت نظام عسكري يتعارض مع الطرح الأمريكي على مستوى العلاقات الدولية ، وخيار تعديل مسار النظام العسكري بالصورة التي تضمن لهُ الاستمرار.

لا يمكن للأمريكان التعامل مع جيشين في دولة واحدة، أذ أن المؤسسات الدستورية الأمريكية ملزمة بالتعامل مع مؤسسة عسكرية الرسمية واحدة في اي دولة بالعالم وهو شرط لاستقرار الدولة، والذي هو شرط لأي انتقال ديمقراطي.

منذ عام (٢٠١٩) بدأ الطرفان الرئيسان في الجيش السودان بإنشاء تحالفاتٍ خاصةٍ بكليهما مع القوى المدنية المنقسمة بدورها؛ ففي حين حاول حميدتي النأي بنفسه عن انقلاب ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢١ وتقديم نفسه مؤيدًا لانتقال السلطة إلى القوى المدنية، والعمل على تحسين صورته منذ

دوره في دارفور بتكليف من عمر البشير وحتى ارتكاب مجزرة فضّ الاعتصام أمام القيادة العامة للقوات المسلحة في الخرطوم في حزيران/ يونيو ٢٠١٩، اتهم حميدتي البرهان بالسعي إلى استمالة قوى محسوبة على النظام السابق، وفق تصريحاتٍ علنيةٍ له في ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٢٣. وقد ردّ البرهان بتحذير قوات الدعم السريع من أنها تتصرّف بوصفها قوة مستقلة عن الجيش، وطالب بالإسراع بدمجها فيه. وقد تحوّلت قضية الدمج إلى عاملٍ رئيس، أدّى، في نهاية المطاف، إلى تفجّر الصراع. وقد دعا ذلك حميدتي إلى التقارب أكثر مع القوى السياسية والمدنية وتبنّي مطالبها داخل ورشات التفاوض في الاتفاق الإطاري، بحثًا عن حاضنةٍ سياسيةٍ تدعمه في صراعه مع البرهان وقيادة الجيش، بما في ذلك المطالب الخاصة بإدراج بند خروج الجيش من العملية السياسية وامتثاله لحكومة مدنية يجري تشكيلها وفقًا للاتفاق الإطاري. لكن البرهان ربط دعم الجيش هذا الاتفاق بالتنفيذ العاجل لبند دمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة .

في الورشة الختامية للاتفاق الإطاري، وجاءت بعنوان "الإصلاح الأمني والعسكري"، لم يحضر ممثل القوات المسلحة السودانية؛ ما عُدّ حينها مؤشّرًا دالًا على عدم موافقة قيادة الجيش على مجريات التفاوض، خصوصا فيما يتعلق بالجدول الزمني المقترح لعملية دمج قوات الدعم السريع في الجيش، فقد اقترحت فترة عشر سنوات لاستكمال العملية، بينما طالبت القوات المسلحة بحدّ زمني أقصاه سنتان، أي مع انقضاء المدّة المقترحة للفترة الانتقالية الجديدة. وقبل انعقاد الورشة، طالب حميدتي بإخراج مسألة الإصلاح الأمني والعسكري من النقاش؛ ما اعتُبر مؤشّرًا على رفضه مقترح إدماج قواته في الجيش، وإبقائها خارج مؤسّسة القوات المسلحة السودانية، في مسعى إلى الحفاظ على استقلالية نفوذه وسلطته الاقتصادية بعيدًا عن الجيش. ويبدو أن هذا الأمر أفضى، في نهاية المطاف، إلى صراع مفتوح .

**سيناريو استمرار الصراع وتدخّل أطراف إقليمية ودولية لدعم أحد الطرفين**

ويبدو أن الجيش لم يكن راضيًا عمومًا عن نتائج الاتفاق الإطاري؛ لأنه يسعى إلى الحدّ من تدخّله في السياسة، في حين أنه يعطي تحالف القوى المدنية قوةً أكبر، بما في ذلك السيطرة على القوات المسلحة. وجاء في المبادئ العامة، الفقرة (١٤) من الاتفاق الإطاري أن "السلطة الانتقالية سلطة مدنية ديمقراطية كاملة دون مشاركة القوات النظامية". وجاء في البند الرابع تحت عنوان الأجهزة النظامية، الفقرة (٢): "يكون رأس الدولة قائدًا أعلى للقوات المسلحة"، وتؤكد الفقرة (٥) حظر جميع الأنشطة التجارية والاستثمارية للقوات المسلحة، عدا تلك التي تتعلق بالتصنيع الحربي والمهمات العسكرية، وتحويل الإشراف على كل الشركات التابعة للقوات المسلحة إلى وزارة المالية. وهذا يعني أن الاتفاق الإطاري يجرّد عمليًّا المؤسسة العسكرية من نفوذها السياسي ومواردها الاقتصادية المستقلة عن سلطة الحكومة، رغم أن الفقرة (٣) من بند القوات المسلحة تجيز لمجلس الوزراء إشراك القوات المسلحة في مهمّاتٍ ذات طبيعة غير عسكرية. لهذه الأسباب، لم يدعم الجيش الاتفاق الإطاري، بخلاف موقف قوات الدعم السريع التي حاولت الاستقواء على الجيش بالاتفاق الذي توصلت إليه القوى السياسية والمدينة .

**مواقف الأطراف الدولية والإقليمية**

لم يتخذ أيٌّ من الأطراف الإقليمية موقفًا واضحًا من الصراع الدائر في السودان، وسارعت مصر ودولة جنوب السودان إلى عرض الوساطة لوقف القتال، بينما دعت مصر والمملكة العربية السعودية إلى اجتماع طارئ لجامعة الدول العربية لمناقشة الوضع. ولمصر والسعودية مصالح كبرى في استقرار السودان؛ إذ تعدّ السعودية أكبر مستثمر أجنبي في البلاد، خصوصا في القطاع الزراعي، في حين تعتبر مصر السودان عمقها الاستراتيجي، وتعدّ موقفه بالغ الأهمية في الصراع الدائر حول سد النهضة مع إثيوبيا التي طالب رئيس وزرائها، آبي أحمد، بوقف القتال والعودة إلى مسار الحوار، عارضًا الوساطة بين الجانبين. دوليًا، طالب الاتحاد الأوروبي بوقف القتال في السودان ودخول الأطراف في حوار، ودعا بعد تعرّض سفيره في الخرطوم لاعتداء، إلى حماية البعثات الدبلوماسية وفق القانون الدولي. وينظر الاتحاد الأوروبي باهتمامٍ كبيرٍ إلى تطوّرات الوضع في السودان، خشية حصول موجة هجرة جديدة مصدرها السودان والقارّة الأفريقية؛ حيث كانت قوات الدعم السريع

خصوصًا تضطلع بدور كبير في الحدّ من تدفق الهجرة عبر الصحراء بين ليبيا وتشاد والسودان، في مقابل مساعدات مالية. أما الولايات المتحدة، فقد أجرى وزير خارجيتها، أنتوني بلينكن، مكالماتٍ هاتفية مع الطرفين، مطالبًا بوقف القتال وحماية البعثات الدبلوماسية، وخصوصًا بعد تعرّض قافلة دبلوماسية أميركية لإطلاق نارٍ اُتهمت فيها قوات الدعم السريع .

ومن غير الواضح إن كانت واشنطن تفضّل العمل مع أحد طرفي الصراع، في ضوء العلاقات التي تربط حميدتي بقوات فاغنر الروسية. ودعت الصين إلى إنهاء القتال في أقرب وقت ممكن، ومنع تصعيد التوترات. ورغم أن السودان لم يعد، بعد انفصال الجنوب، موردًا مهمًا للنفط بالنسبة إلى الصين، فإنها لا تزال شريكًا اقتصاديًا رئيسًا له، ومستثمرًا نشطًا في قطاعاتٍ عديدة، بما في ذلك قطاع التعدين. ولا يبدو أن روسيا قد اختارت جانبًا في الصراع، رغم التعاون الكبير بين قوات الدعم السريع ومجموعة فاغنر، ومحوره تمويل قوات الدعم وتأمين تدفّق كميات كبيرة من الذهب (واليورانيوم) من السودان لدعم مساعي روسيا القائم على بناء احتياطيات ضخمة من الذهب والمعادن في وجه العقوبات الغربية، إضافة إلى محاولاتها إقامة قاعدة عسكرية في البحر الأحمر، وهو المشروع الذي قوبل برفض غربي كبير.

**ترى مصادر أن إسرائيل تميل أكثر إلى حميدتي الذي تربطه علاقات بجهاز الموساد**

أما إسرائيل التي ترتبط بعلاقات قوية بطرفي الصراع السوداني، فلم يخرُج موقفها عن الدعوة إلى وقف القتال؛ على اعتبار أن تفجّر المواجهات العسكرية قد يؤجّل توقيع اتفاق التطبيع مع السودان، حيث تأمل حصول ذلك قبل أن يُنقَل الحكم في الخرطوم إلى جهة مدنية. في حين ترى مصادر أن إسرائيل تميل أكثر إلى حميدتي الذي تربطه علاقات بجهاز الموساد.

**الخاتمة:**

مما سبق يمكن ان نخلص عدد من النتائج الختامية التي تجيب عن الأسئلة التي طرحها البحث الحالي حول السياسة الخارجية الأمريكية حيال السودان بعد عام ٢٠١٩ . إذ تشير التجربة السودانية إلى أن الشراكة الموسعة التي جمعت المؤسسات العسكرية والأحزاب والقوى المدنية والفصائل

المسلحة في السودان إنما جاءت لأسباب ظرفية بالأساس دون وجود قاعدة راسخة من التوافق بشأن المبادئ الحاكمة ولا الإجراءات الانتقالية الأمر الذي عرض هذه الشراكة اضطرابات متوالية منذ نشأتها الأولى. كما تقدم التجربة الانتقالية السودانية منذ عام ٢٠١٩ والمدعومة من جانب أمريكا قد فشلت لاسيما بعد الصراع بين الجيش وقوات الرد السريع والذي يعد اخر مسمار في نعش الشراكة الشاملة ، حيث دخل السودان الذي يعاني جملة أزماتٍ سياسية واقتصادية، وتوتّرات عرقية وقبلية، في صراع جديد، أطرافه هذه المرّة القوتان العسكريتان الرئيستان في البلاد. وسوف تكون لهذا الصراع على الأرجح تداعيات كبرى خصوصا إذا طال، وتدخّلت أطراف إقليمية ودولية لدعم أحد الطرفين؛ ما يهدّد بتفكك البلد وانهيار السلطة المركزية التي تواجه اضطراباتٍ واحتقانًا قبَليًا وإثنيًا في الشرق والغرب والنيل الأزرق. والواضح أن الجانبين يحاولان استمالة الأطراف الدولية في صراعهما، فحميدتي يحاول أن يصوّر نفسه أنه يخوض معركة بعض القوى المدنية ضد الجيش وتحالفه المزعوم مع الإسلاميين المؤيدين لنظام الحكم السابق، ويسعى إلى تدويل الصراع بادّعائه أكثر من مرّة أن طائرات حربية أجنبية قصفت مواقع تابعة لقواته. في المقابل، يحاول البرهان تصوير معركته بأنها معركة الدولة ضد الميليشيات والفوضى، ويحاول بذلك استمالة الجارة مصر التي لا تبدي ارتياحًا كبيرًا لدور حميدتي وشبكة علاقته الإقليمية. وفي جميع الحالات، إذ لم تحسم المعركة أو يجري التوصّل إلى تسويةٍ تقود إلى وحدة الجيش السوداني، بصفتها مقدّمة لنقل السلطة إلى القوى السياسية المدنية، فلن تكون هذه للأسف آخر القلاقل المسلحة التي تعصف بهذا البلد التائق إلى الاستقرار والتنمية. كما أن تدويل الأزمة السودانية وغياب الدور الإقليمي العربي والإفريقي بإرادة ذاتية تفتقد أحيانا إلى الأدوات، وبضغوط أميركية أحيانا أخرى، يفتحان السودان وغيره من دول الجوار العربي والإفريقي على مخاطر التجزئة والتقسيم، وهو ما يعنى إجمالاً وجود مهددات إستراتجية شاملة في النطاقين العربي والإفريقي.

الهوامش:

(١) أماني الطويل، "قراءة في اتفاقية السلام السودانية"، آفاق استراتيجية، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ١، نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص. ٣٥.

(٢) حمدي عبد الرحمن، "تقاسم السلطة: هل يؤدي اتفاق جوبا للسلام إلى سودان جديد؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر ١/ ٢٠٢٠https://bit.ly/3zBSh0y

(٣) إسماعيل محمد علي، "الفترة الانتقالية في السودان بين المخاض والإجهاض: الانقسامات بين مكونات الأجسام الحاكمة تهدد بانهيار مسار التحول الديمقراطي"، اندب دنت عربية، ١٥ يونيو ٢٠٢١، ص ٥٨.

(٤) زيدان نانسي جلال، "جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار"، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع ٢٢٥ ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٢١، ص ١٥٩.

(5) Margherita Locatelli, "The (new) role of Western and Asian powers in Sudan after al-Bashir's ousting", European Institute for Asian Studies (EIAS ، November 25, 2019.

(٦) أنور سيد كامل، "التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدورة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة دراسات شرق أوسطية عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ١٧ ، عدد ٦٣ ، ربيع ٢٠١٣ ، ص ٦٨.

(٧) أحمد الشورى أبو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان: الظروف والملابسات وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة والاقتصاد بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧٧.

(٨) سمير رمزي، الن ا زع السوداني-الإثيوبي حول أراضي الفشقة ومآلاته المحتملة ، أبو طبي: مركز الإمارات للسياسات، ٣ يناير ٢٠٢٠. https://epc.ae/ar/whatif-details/47/sudan-ethiopia

(٩) المرجع السابق.

(١٠) المحبوب عبد السلام " الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء خيوط الظلام"، دار مدارك، القاهرة: ٢٠١٠، ص ١٢٣.

(١١) زيدان نانسي جلال، "جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار"، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع ٢٢٥ ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٢٣٢.

(12) Sudan's Uncertain Transition, Congressional Research Service, July 17, 2019، P. 5

(13) Khalid Abdelaziz, "Sudan military says it thwarts coup attempt, arrests senior officers", Reuters, July 24, 2019. https://www.reuters.com/article/us-sudanpolitics-idUSKCN1UJ2DK

(14) Hamdy A Hassan, "Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective", African Security Review (Pretoria: University of South Africa Press, Vol. 19, No. 1, March 2022), Pp. 24-25.

(15) Anne-Laure Mahé, "The Security Apparatus And The Political Transition In Sudan", IRSEM Research Papers (Paris: L'Institut de recherche stratégique de l'École militaire, No. 78, September 2019), P.4.

(١٦) كمال محمد جاه الله الخضر، السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة جدة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو ٢٠١٩ ، ص ٢٢.

(١٧) زيدان نانسي جلال، مصدر سابق، ص ٢٣٦.

(١٨) أماني الطويل، "قراءة في اتفاقية السلام السودانية"، آفاق استراتيجية ، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ١، نوفمبر ٢٠٢٠ ، ص ٩٣.

(١٩) أحمد الشورى أبو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان: الظروف والملابسات وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة والاقتصاد ، بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ١٥، أكتوبر ٢٠٢٠ ، ص٥٢.

(٢٠) إسماعيل محمد علي، مصدر سابق ، ص ٤١.

(21) ICG, "The Rebels Come to Khartoum: How to Implement Sudan's New Peace Agreement", Crisis Group Africa Briefing (Brussels: International Crisis Group, N°168, February 23, 2021), Pp. 3-7.

(22) Hashem Mekki, "Sudan's Winter Revolution: The Uprising and the Way Forward", The Zambakari Advisory, February 2019. https://bit.ly/3DNR4FW

(23) Mai Hassan, Ahmed Kodouda, "Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator،" Journal of Democracy (Baltimore: Johns Hopkins University Press, Vol. 30، No. 4, October 2019), Pp. 97-100.

(٢٤) تشكيل أعضاء لجنة الطوارئ الاقتصادية برئاسة "حميدتي" وتسمية لجانها، السوداني، ١٧ ابريل ٢٠٢٠

(25) Khalid Abdelaziz, op.cit. p 221.

(٢٦) زيد العلي، اتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل ، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، أكتوبر ٢٠٢٠ ، ص ١٤.

(٢٧) أماني الطويل، مصدر سابق، ص ٤٥.

(28) ICG , ops cit. p 54.

(٢٩) إسماعيل محمد علي، "الفترة الانتقالية في السودان بين المخاض والإجهاض: الانقسامات بين مكونات الأجسام الحاكمة تهدد بانهيار مسار التحول الديمقراطي"، اندبدنت عربية، ١٥ يونيو ٢٠٢١، ص ٧٧.

(30) Sead Alihodžić and Nicholas Matatu, "Timing and Sequencing of Transitional Elections", International IDEA Policy Papers (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, No. 18, 2019), Pp. 9, 24.

(31) International Crisis Group, "The Rebels Come to Khartoum :How to Implement Sudan's New Peace Agreement", Crisis Group Africa Briefing (Brussels: International Crisis Group, No. 168, 23 February 2021), Pp. 5-6.

(٣٢) أحمد الشورى أبو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان: الظروف والملابسات وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة والاقتصاد بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٧٩.

(٣٣) زيدان نانسي جلال، "جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار"، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع ٢٢٥ ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٢١، ص ٢٣٦.

(34) Khalid Abdelaziz, "Sudan military says it thwarts coup attempt, arrests senior officers", Reuters, July 24, 2019, p 147.

(٣٥) أنور سيد كامل، "التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدورة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة دراسات شرق أوسطية عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ١٧ ، عدد ٦٣ ، ربيع ٢٠١٣ ، ص ٧٢.

**المصادر:**


١. أحمد الشورى أبو زيد، "الانتقال التفاوضي في السودان: الظروف والملابسات وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة والاقتصاد بني سويف: كلية السياسة والاقتصاد بجامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠.

٢. إسماعيل محمد علي، "الفترة الانتقالية في السودان بين المخاض والإجهاض: الانقسامات بين مكونات الأجسام الحاكمة تهدد بانهيار مسار التحول الديمقراطي"، اندبدنت عربية، ١٥ يونيو ٢٠٢١.

٣. أماني الطويل، "قراءة في اتفاقية السلام السودانية"، آفاق استراتيجية، القاهرة: مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، العدد ١، نوفمبر ٢٠٢٠ .

٤. أنور سيد كامل، "التكوين الاثني في السودان ودوره في تقسيم الدورة: دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة دراسات شرق أوسطية عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد ١٧ ، عدد ٦٣ ، ربيع ٢٠١٣ .

٥. حمدي عبد الرحمن، "تقاسم السلطة: هل يؤدي اتفاق جوبا للسلام إلى سودان جديد؟"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أكتوبر ١/ ٢٠٢٠

٦. زيد العلي، اتفاق جوبا لسلام السودان: ملخص وتحليل ، ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديموقراطية والانتخابات، أكتوبر ٢٠٢٠ .

٧. زيدان نانسي جلال، "جنوب السودان بين الفشل والسعي للاستقرار"، ملف الأهرام الإستراتيجي، ع ٢٢٥ ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، سبتمبر ٢٠٢١.

٨. سمير رمزي، النزاع السوداني-الإثيوبي حول أراضي الفشقة ومآلاته المحتملة ، أبو طبي: مركز الإمارات للسياسات، ٣ يناير ٢٠٢٠ .

٩. كمال محمد جاه الله الخضر، السودان: جغرافية الحراك الثوري والقوى الفاعلة جدة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مايو ٢٠١٩ .

١٠. المحبوب عبد السلام " الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء خيوط الظلام"، دار مدارك، القاهرة: ٢٠١٠.

11. Anne-Laure Mahé, “The Security Apparatus And The Political Transition In Sudan”, IRSEM Research Papers, Paris: L’Institut de recherché stratégique de l'École militaire, No. 78, September 2019.

12. Hamdy A Hassan, “Dimensions of the Darfur crisis and its consequences: An Arab perspective”, African Security Review (Pretoria: University of South Africa Press, Vol. 19, No. 1, March 2022.
13. Hashem Mekki, "Sudan’s Winter Revolution: The Uprising and the Way Forward", The Zambakari Advisory, February 2019.
14. ICG, “The Rebels Come to Khartoum: How to Implement Sudan’s New Peace Agreement”, Crisis Group Africa Briefing, Brussels: International Crisis Group, N°168, February 23, 2021.
15. Khalid Abdelaziz, "Sudan military says it thwarts coup attempt, arrests senior officers", Reuters, July 24, 2019.
16. Mai Hassan, Ahmed Kodouda, “Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator”, Journal of Democracy ,Baltimore: Johns Hopkins University Press, Vol. 30 ,No. 4, October 2019.
17. Margherita Locatelli, "The (new) role of Western and Asian powers in Sudan after al-Bashir’s ousting", European Institute for Asian Studies ,EIAS , November 25, 2019.
18. Sead Alihodžić and Nicholas Matatu, “Timing and Sequencing of Transitional Elections”, International IDEA Policy Papers (Stockholm: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, No. 18, 2019.
19. Sudan’s Uncertain Transition, Congressional Research Service, July 17, 2019.
20. International Crisis Group, “The Rebels Come to Khartoum :How to Implement Sudan’s New Peace Agreement”, Crisis Group Africa Briefing Brussels :International Crisis Group, No. 168, 23 February 2021.